بلبن المرأة ولبن البكر والميتة يحرم وكذا الاستعاط واللبن
المخلوط بالطعام إن لم يخلط فالحكم عند غلبة اللبن وبعضهم
يعتبر الغالب لو خلط بماء أو دواء أو لبن شاة وكذا لو خلط
بلبن امرأة أخرى وعند محمد تعلق الحرمة بهما وإن أرضعت
ضرتها أو متاركة الأمر للكبيرة أن لم تقوطأ وللصغيرة نصفه و
يرجع به على الكبيرة إن علمت بالنكاح وقصدت الفساد لا إن لم تعلم
أو قصدت دفع الجوع والهلاك أو لم تعلم أنه مفسد والقول
قولها في الكل وإنما يثبت الرضاع بما يثبت به المال ولو قال هذه
أختي من الرضاع ثم ادعى الخطأ صدق كتاب الطلاق
هو رفع القيد الثابت بالنكاح أحسنه تطليقها واحدة في طهر
لإجماع فيه وتركها حتى تمضي عدتها وحسن وهو سني تطليقها
ثلثا في ثلثة أطهار لإجماع فيها إن كانت مدخولا بها
ولغيرها طلقة ولو في الحيض والآيسة والصغيرة
والحامل تطلق للسنة الأواحدة وجاز طلاقهن عقيب
الجماع وبدعي تطليقها ثلثا أو ثنتين بكلمة واحدة أو
في طهر واحد لا جمعة فيه إن كانت مدخولا بها أو في
طهر جامعها فيه وكذا تطليقها في الحيض وتجب مراجعتها

في الأصح فإذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت طلقها
إن شاء وقيل يجوز أن يطلقها إن شاء وقيل يجوز
أن يطلقها في الطهر الذي يلي تلك الحيضة ولو قال للموطوءة
أنت طالق ثلثا للسنة وقع عند كل طهر واحدة وإن
نوى الوقوع جملة صحت نيته ويقع طلاق كل زوج عاقل
بالغ ولو مكرها أو سكران أو أخرس باشارة معهودة
لا طلاق صبي ومجنون ونائم ويسقط بحجة عبد وإعتاقه
بالنساء وطلاق الحرة ثلث ولو تحت عبد وطلاق
الأمة ثنتان ولو تحت حر باب الطلاق صريحه ما
استعمل فيه خاصة ولا يحتاج إلى نية وهو أنت طالق
ومتلقة وطلقتك ويقع بكل واحد منها واحدة رجعية
وإن نوى أكثر أو بائنة وقوله أنت الطلاق أو أنت طالق
الطلاق أو أنت طالق طلاقا يقع بكل منها واحدة
رجعية وإن نوى ثنتين أو بائنة وإن نوى بائنة طلاق
واحدة وبطلاقا أخرى وقعتا وإن نوى الثلث وقعن
ويقع بإضافته إلى جملته كأمرأتي وإلى ما يعبر به عن ال
جملة كالرقبة والعنق والرأس والوجه والروح والبدن